الفصل الخامس

في أحكام الأجسام البسيطة والمركبة[1]

قال الشيخ: «واعلم: أن كل جسم إما بسيط- أي: غير مركب من أجسام مختلفة الطباع- وإما مركب منها. والأجسام البسيطة قبل الأجسام المركبة».

التفسير: المقصود من عقد هذا الفصل: شرح خواص الأجسام البسيطة. وقبل الخوض فيها، فإنه يجب تفسير الجسم البسيط.

فنقول: الجسم إما أن تكون حقيقته أنها تتولد من اجتماع أجسام، يكون كل واحد منها مخالفًا للآخر في صفته وطبيعته، وإما أن لا يكون كذلك.

فالأول هو المركب، والثاني هو البسيط.

وإذا عرفت هذا، فلنشرع الآن في ذكر خواص الأجسام البسيطة:

المسألة الأولى: في بيان أن لكل جسم بسيط حيزًا طبيعيًا

قال الشيخ: «كل جسم بسيط، فإنه لو ترك وطباعه غير مقسور، لاختص بحيز. فإما أن يكون عن طبعه أو عن غير طبعه. لكنا قلنا: ليس عن غيره، فهو عن طبعه».

التفسير: كل جسم بسيط. فإنا إذا فرضناه خاليًا عن كل ما يصح كونه خاليًا عنه، فإنه لا بد له من حيز معين، وجهة معينة، ولا بد له من سبب. وذلك السبب إما طبيعته المخصوصة، أو غيرها، والثاني باطل. لأنا في هذا الفرض قد أزلنا كل العوارض المفارقة. فبقى أن يكون السبب هو الأول.

---

(١) الأجسام بالجملة إمّا بسيطة وهي الّتي لها طبع واحد، وإمّا مركّبة من أجسام طبائعها مختلفة. (التّحصيل/ ٥٨٨) الأجسام البسيطة خمسة: الجسم السّماوي والاسطقسّات الأربعة، الأرض والماء والنّار والهواء. (نفس المصدر، كتاب الآثار العلويّة/ ٥) الأجسام إمّا بسائط أو مركّبات. وذلك لأنّه إمّا أن لا يكون فيها تركيب قوى وطبائع أو فيها تركيب قوى وطبائع فإن لم يكن فيها تركيب قوى وطبائع، فهي البسائط، كالماء والهواء، وإن كان فيها تركيب قوى وطبائع فهي المركّبات، كالنّبات والحيوان. (مطالع الأنظار/ ١٢١).

ولقائل أن يقول: كما أن ذلك الجسم، اختص بالحصول في ذلك الحيز المعين، فكذلك اختص بالطبيعة التي توجب حصوله في ذلك الحيز، فإن وجب تعليل الحصول في الحيز المعين بالطبيعة، وجب تعليل الاختصاص بتلك الطبيعة، بطبيعة أخرى. ولزم التسلسل.

فإن قلتم: الأحوال السابقة على حصول هذه الطبيعة، هي التي أعدت هذه المادة لقبول هذه الطبيعة بعينها، فلم لا يجوز أيضًا أن يقال: الأحوال السابقة على حصول هذا الجسم في هذا الحيز، هي التي أعدت هذا الجسم لأن يحصل في هذا الحيز المعين؟ وأيضا: فالقطرة المعينة من الماء، مختصة بحيز معين من أجزاء كلية الماء. وما ذلك الا لأن الأحوال السابقة، أعدت تلك القطرة للحصول في ذلك للحيز المعين من أجزاء كلية حيز الماء، فلم لا يجوز مثله في كلية الماء أن يكون كذلك؟

والذي يحقق ذلك ههنا: أن جماعة من الحكماء. قالوا: إن الفلك لما استدار على ما في جوفه، عرض لما قرب منه أن صار حارًا بسبب قوة حركة الفلك، وعرض لما بعد منه، أن صار باردًا. وعلى هذا التقدير. فاختلاف طبائع هذه الأجرام، معلل باختلاف أمكنتها. وعند «الشيخ» اختلاف أمكنتها معلل باختلاف أطبائعها، فلما لم يبطل بالدليل قول هؤلاء، لم يصح الذي ذكره «الشيخ».

قال الشيخ: «وكذلك في كيفيته وشكله وكميته».

التفسير: أنه لما بين بالدليل الذي ذكره: أن كل جسم فلا بد له من حيز طبيعي، بين أن ذلك الدليل بعينه يوجب أن يكون لكل جسم مقدارًا طبيعيًا، وشكلا طبيعيًا، وكيفية طبيعية. إلا أنا نقول: السؤال على الكل: ما ذكرناه.

قال الشيخ: «وقد يعتبر في الكيف والشكل والكم. أما في الكيف فكالماء يسخن، وأما في الكم فكالماء يتخلخل، وأما في الشكل فكالماء يكعب. وقد يفعل مثل ذلك في الوضع، كالغصن يجر إلى غير موضعه».

التفسير: لما بين أنه لا بد لكل جسم من أين طبيعي، وكيف طبيعي، وشكل طبيعي، ووضع طبيعي، بين أن هذه الأحوال، قد تغير بالقسر، وذكر أمثلتها. وهو كلام ظاهر.

المسألة الثانية: في بيان أن الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة

قال الشيخ: «كل شكل تقتضيه طبيعة بسيطة، فأجزاؤه متشاكلة. ولا شيء مما ليس بكرة، أجزاؤه متشاكلة. فكل شكل طبيعي لجسم بسيط: كرة».

التفسير: لما بين فيما مضى: أن كل جسم بسيط، فلا بد له من شكل طبيعي، بين ههنا: أن ذلك الشكل الطبيعي هو الكره.

وتقريره: أن كل شكل طبيعي تقتضيه طبيعة بسيطة، فأجزاؤه متشاكلة. ولا شيء مما ليس بكرة، أجزاؤه متشاكلة. ينتج من الضرب الأول من الشكل الثاني: أنه لا شيء من الشكل الذي تقتضيه طبيعة بسيطة ليس بكرة. وسلب السلب إيجاب. فيلزم أن كل شكل طبيعي لجسم بسيط هو كرة.

ولقائل أن يقول: قولكم: إن كل شكل تقتضيه طبيعة بسيطة، فأجزاؤه متشاكلة، منقوض بصور كثيرة:

الصورة الأولى: أن الشكل الكرى يقتضي الطبيعة البسيطة. ثم ان الكرة المجوفة لها مقعر ومحدب. ومقعرها يخالف محدبها في أمور:

أحدها: المساحة. فإن المساحة محدب كل كرة، أعظم من مساحة مقعرها.

والثاني: أن محدب كل كرة موصوف بالتحدب، ومقعرها موصوف بالتقعر. وذلك أمران مختلفان متضادان.

والثالث: أن كل فلك فإنه يماس بمقعره شيئًا، وبمحدبه شيئًا آخر، على سبيل الوجوب.

وهذه أحوال مختلفة الصور.

والصورة الثانية: أن كل فلك فهو جرم بسيط واحد. ثم إن جرم الكواكب مركوز في بعض جوانب ذلك الفلك دون البعض. فطبيعة ذلك الفلك واحدة، وقد اختلفت الآثار.

والصورة الثالثة: إذا انفصل الفلك الخارج عن المركز، عن كلية كل فلك. بقي متممان: أحدهما: من داخل، والآخر: من خارج.

وكل متمم؛ فإنه يكون متمم الثخن. لا محالة. فههنا الطبيعة واحدة، وقد اختلفت الآثار.

والصورة الرابعة: المادة التي يتولد منها بدن الحيوان. إما أن تكون بسيطة أو مركبة. فإن كانت بسيطة فالقوة المصورة الحالة فيها، يجب أن تفيد أثرًا متشابهًا وإذا أفادت وجب أن يكون شكل الحيوان هو الكرة. هذا خلف. فإن كانت المادة مركبة، والمركب مركب عن البسائط، وكل واحد من تلك البسائط يجب أن يكون كرة. فيلزم أن يكون الحيوان كرات، مضمومة بعضها إلى بعض، هذا خلف.

والصورة الخامسة: أن كل واحد من الأجزاء المفترضة في كلية جرم الفلك: بسيط، فيلزم أن يكون شكل كل واحد منها شكل الكرة. وذلك يمنع كون الفلك كرة. وعذرهم: أن الجزء إنما يحصل بعد حصول الكل، وكونه كذلك يمنع من كون الفلك كرة: ضعيف؛ لأنه بناء على أن الجسم البسيط شيء واحد في نفسه. فإن التفريق احداث لتلك الأجزاء.

وهذا عندنا باطل؛ لأن التفريق عبارة عن تبعيد المتجاورين. وحينئذ يكون وجود الجزء متقدمًا على وجود الكل.

السؤال الثاني: نقول: لو كان شكل البسيط هو الكرة، لوجب أن يكون شكل المركب أيضًا هو الكرة؛ لأن المركب لا معنى له إلا البسائط المجتمعة. فإن كانت طبيعة كل واحد منها موجبة لهذا الشكل، لم يكن شيء منها مانعًا للآخر عن هذا التأثير، إن لم يكن معينًا له عليه. وحينئذ يلزم الكلام المذكور.

فإن قالوا: السبب في كون هذه المركبات خالية عن هذا الشكل اليابس محيط الشكل، فإذا انفصل عن الكرة اليابسة قطعه، بقيت تلك القطعة بعد انفصالها في ذلك الشكل. وشكل قطعه الكرة، لا يكون كرة. فلهذا السبب بقيت هذه المركبات عارية عن هذا الشكل.

فنقول: فعلى ما ذكرتم: طبيعة تلك القطعة من الأرض، موجبة لليبس وموجبة للشكل الكرى. وذلك التيبس عائق عن هذا الشكل، فيلزم كون الطبيعة الواحدة، موجبة لأثرين متضادين متغايرين دفعة واحدة. وذلك محال.

المسألة الثالثة: في بيان أن العالم واحد

قال الشيخ: «بسائط العالم يحتوي بعضها على بعض، متأدية إلى حصول كرة واحدة».

التفسير:

الحجة الأولى: أنه لما ثبت أن البسائط كرات، وجب أن يكون بعضها محيطًا بالبعض على وجه يحصل من مجموعها كرات واحدة؛ لأنها لو كانت متباينة، لزم وقوع الخلاء. وذلك محال.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الخلاء محال. ثم إن سلمناه، فلم لا يجوز أن يقال: أن هذه الأفلاك التسعة، مع ما فيها من العناصر، تكون مركوزة في ثخن فلك آخر، كما تكون كرة التدوير، مركوزة في ثخن الفلك الحامل، ويكون ذلك في ثخن ذلك الفلك ألف ألف من الكرات.

كل واحد منها مثل هذا الفلك نسميه بالفلك الأعظم؟ أو نقول: لم لا يجوز أن يكون ذلك الفلك الكبير أيضًا مركوزًا في ثخن فلك آخر؟

وعند هذا يظهر أن الحق ليس إلا قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلا هُوَ﴾ [المدثر:٣١].

قال الشيخ: «الجزء من الجسم الطبيعي مكانه بالعدد غير مكان الجزء الآخر. ولكن بحيث إذا اتصلت الجزئيات طبيعة واحدة بسيطة، لكل ما استحال أن تكون حركتها إلا إلى جهة واحدة ومكانها إلا مكانًا واحدًا مشتركًا، يكون أمكنة كل واحد منها، كالجزء من ذلك المكان، فيجب إذن أن لا يكون لبعضها مكان ولبعضها مكان، ليس من شأن جملة المكانين أن يصيرا مكانًا للجملة، فإذن المكان العام واحد، فإذن لا مركز لثقلين في عالمين، فإذن أجزاء العالم الكلي في أحياز مترادفة. فجملة العالم: واحد، متناه».

التفسير: هذه هي الحجة الثانية على أن العالم واحد.

وتقريره: أن الأجسام البسيطة متساوية في الطبيعة والماهية، والمتساويات في الطبيعة والماهية يجب أن تكون مجتمعة اجتماعًا يحصل من مجموعها كرة واحدة؛ إذ لو لم يكن

كذلك، لكانت متباينة بالطبع، فحينئذ يلزم أن تكون الأشياء المتساوية في تمام الماهية والطبيعة، مختلفة في الآثار واللوازم وذلك محال.

وإذا ثبت هذا، ظهر أنه لو حصل أرضان في عالمين، لكان حصولهما في ذينك العالمين، إما أن يكون بالطبع، أو بالقسر. والأول محال. لما ثبت أن الأشياء المتساوية في تمام الماهية، يمتنع أن تكون متباينة بالطبع. والثاني محال. وإلا لزم أن يكون ذلك القسر دائمًا. وأنه محال.

فثبت: أنه يمتنع حصول أرضين في عالمين، وحصول نارين- فثبت: أن العالم واحد.

ولقائل أن يقول: ألستم تقولون: أن الصورة الأرضية أمر مغاير للبرد واليبس والكثافة، وأنه معنى حال في المادة يوجب هذه الأحوال الثلاثة، لولا العائق؟ وأيضا: فمذهبكم ومذهب كل عاقل: أن الأشياء المختلفة في تمام الماهية، لا يمتنع اشتراكها في اللوازم، وإذا ثبت هذا فنقول: لم لا يجوز وجود أرضين في عالمين بحيث تكون الصورة المقومة لكل واحدة منهما مخالفة بالماهية للصورة المقومة للاخرى، وان كانتا مشتركتين في البرد واليبس والكثافة؟ وإذا كان الأمر كذلك، لم يلزم من كون إحدى الأرضين في هذا العالم، وكون الأرض الثابتة في العالم الآخر بالطبع، اختلاف التماثلات في اللوازم؟

ثم نقول: لم لا يجوز أن يكون حصول كل واحدة من الأرضين في عالم آخر بالقسر؟ وقوله: «القسر لا يدوم» باطل. كما أن الأفلاك الثمانية متحركة بطباعها من المغرب إلى المشرق. ثم ان الفلك الأعظم يحركها على سبيل القسر من المشرق إلى المغرب.

فهذا تمام الكلام في هذا الباب.

ولنرجع إلى تفسير ألفاظ الكتاب.

أما قوله: «الجزء من الجسم الطبيعي مكانه بالعدد، غير مكان الجزء الآخر، ولكن بحيث إذا اتصلت الجزئيات طبيعة واحدة بسيطة، لكل ما استحال أن تكون حركتها إلا إلى جهة واحدة، ومكانها إلا مكانًا واحدًا مشتركًا، تكون أمكنة كل واحد منها، كالجزء من ذلك المكان».

فاعلم أن المراد منه: أنه لما كانت الأرض جسمًا مخصوصًا، له طبيعة مخصوصة. فهذه القطعة من الأرض، وتلك القطعة الأخرى- وإن كان مكان كل واحد منهما مغايرًا لمكان الآخر- إلا أنه يجب أن تكون تلك الأجزاء المجتمعة اجتماعًا، تكون مكان كل واحد من

تلك الأجزاء أجزاء لمكان الكل؛ إذ لو لم نكن كذلك، لكانت الأشياء المتساوية في تمام الماهية، مختلفة في اللوازم. وهي الأمكنة المتباينة، والأحياز المختلفة.

واعلم: أن قوله «ولكن بحيث إذا اتصلت الجزئيات طبيعة واحدة بسيطة، لكل ما استحال أن تكون حركتها، إلا إلى جهة واحدة، ومكانها إلا مكانًا واحدًا مشتركًا، تكون أمكنة كل واحد منها كأجزاء من ذلك المكان».

فاعلم: أن حركة هذا الكلام قضية واحدة متصلة. ومقدمها: هو قوله «إذا اتصلت الجزئيات طبيعة واحدة بسيطة» وتاليها: قوله «تكون أمكنة كل واحد منها كالجزء من ذلك المكان» وحاصله يرجع إلى ما ذكرنا من أن مكان الجزء يجب أن يكون جزء مكان الكل. أما قوله «لكل ما استحال أن تكون حركتها إلا إلى جهة واحدة، ومكانها إلا مكانًا واحدًا مشتركًا» فهذا حشو وقع بين مقدم المتصلة وتاليها. والغرض منه: ذكر مثال لكون الطبيعة واحدة. وهو كل أشياء يستحيل أن تكون حركتها الا إلى جهة واحدة ومكانها الا مكانًا واحدًا. وأما قوله «فيجب إذن أن لا يكون لبعضها مكان ولبعضها مكان ليس من شأن جملة المكانين أن يصيرا مكانًا للجملة» فاعلم: أن هذا هو الكلام الأول: إلا أن قوله: يجب لا تكون تلك الأمكنة بحيث لا يحصل من مجموعها مكان الجملة هو سلب للسلب. وسلب السلب: إثبات. فيكون معناه: أن أمكنة تلك الأجزاء يجب أن تكون بحيث يحصل من مجموعها مكان الكل، فيكون هذا الكلام عين ما تقدم.

والعجب من «**الشيخ**» في كثرة إقدامه على التكرير في مثل هذا الكتاب الصغير.

وأما بيان أنه يمتنع حصول أرضين في عالمين على سبيل القسر، فلم يتعرض له. وكأنه كرر الكلام في أحد القسمين، وأهمل القسم الآخر. وهذا عجيب. وأما قوله «فإذن لا مركزين لثقيلين في عالمين» فهذا هو التصريح بالمطلوب. وهو ظاهر.